

القراءات القرآنية الشاذة والمعنى: دراسة دلالية نقدية

Abnormal Quranic readings and meaning: A critical semantic study

أ.م.د. قحطان رشك دخيل

قسم اللغة العربية - كلية الآداب - الجامعة المستنصرية

Assist. Prof. Dr. Qahtan Rishak dakheel

Department of Arabic Language/ College of Arts/ Al-Mustansiriya University

qalasdy95@gmail.com

الملخص:

تضمنت المتون التفسيرية واللغوية بعضاً من القراءات القرآنية وسمت بأنها شاذة؛ لأنها تجاوزت معايير القبول الموضوعية؛ على الرغم من استعمال بعض العرب لها؛ ولكن هذا الاستعمال لم يصل حدّ الشيوع والاطراد؛ ولم يكن هذا الشذوذ اعتباطاً؛ بل كان معتمداً على ضوابط ومعايير محددة؛ وقد أردنا من هذا البحث مقارنة القراءات الشاذة في المعنى وحاكميتها في النقد اللغوي، بلحاظ أن القراءات القرآنية معيار سماعي يُحتَكَمُ إليه في التصويب اللغوي، فما هو حال هذا الاحتكام إذا كانت القراءة مخالفة للمعنى القرآني؟! هذا ما يريد البحث الإجابة عنه بدراسة نصوص مختارة من القراءات الشاذة في كتاب المحتسب لابن جني (ت392هـ)، وبتفريع الإجابة إلى فرعين؛ تكفل المبحث الأول بالتفسير الدلالي والدلالة المعجمية لبيان أثر اختلاف المعنى للكلمة موضوع البحث في تفسير القرآن في بعده الدلالي؛ وتكفل المبحث الثاني بالتفسير الدلالي والدلالة النحوية لبيان أثر الانتقال الوظيفي للكلمات في تفسير القرآن دلاليّاً؛ محتكمين في العرض والتحليل إلى معايير النقد اللغوي الموضوعية في بابها؛ وتقدّم هذين المبحثين توطئة تعريفية بالقراءات الشاذة، وبمعايير النقد اللغوي السماعية، وخاتمة بنتائج البحث.

الكلمات المفتاحية: القراءات الشاذة، المعنى، الدلالة، النقد اللغوي.

Abstract:

The exegetical and linguistic texts included some of the Qur'anic readings and were labeled as abnormal. Because they exceeded the established acceptance criteria; Although some Arabs used them; However, this use did not reach the extent of widespread and regular use; From this research, we wanted to approach the readings that are abnormal in meaning and judge them in linguistic criticism, noting that the Qur'an's readings are a criterion to which the linguistic correction is invoked; The first topic is concerned with the semantic interpretation and grammatical significance to show the impact of the functional transition of words in the semantic interpretation of the Qur'an. Referring in presentation and analysis to objective linguistic criticism standards in its section; these two sections present an introductory introduction to abnormal readings, and to the standards of listening linguistic criticism.

Keywords: abnormal readings, meaning, significance, linguistic criticism.

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين؛ والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين أبي القاسم محمد وآله الطيبين الطاهرين، وصحبه المنتجبين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد: فيسلط هذا البحث الضوء على القراءات القرآنية الشاذة وأثرها الدلالي؛ إذ يقف البحث على مدلولاتها المختلفة (معجمياً ودلالياً)، مع نقدها لغوياً؛ وذلك باستعراض أمثلة من كتاب يُعدّ أول من جمع القراءات الشاذة؛ وهو كتاب المحتسب في تبیین شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح ابن جني (ت392هـ) وتحليلها دلاليًا في ضوء معايير النقد اللغوي التي يُحتكم إليها في بيان ذلك الأثر وقيّمته الدلالية سلباً أو إيجاباً.

لذا اقتضت طبيعة البحث أن يقسم على مبحثين؛ تكفل المبحث الأول بالتفسير الدلالي والدلالة المعجمية لبيان أثر اختلاف المعنى للكلمة موضوع البحث في تفسير القرآن في بعده الدلالي، وتكفل المبحث الثاني بالتفسير الدلالي والدلالة النحوية لبيان أثر الانتقال الوظيفي للكلمات في تفسير القرآن دلاليًا؛ محتكمين في العرض

والتحليل إلى معايير النقد اللغوي الموضوعية في بابها؛ وتقدم هذين المبحثين توطئة تعريفية بالقراءات الشاذة، وبمعايير النقد اللغوي السماعية؛ ووتعقبهما خاتمة وفيها أهم النتائج التي توصل إليها الباحث، وينتهي البحث بقائمة المصادر والمراجع التي اعتمد عليها الباحث.

واعتمد البحث المنهج الوصفي الانتقائي في تحليل الأمثلة؛ وذلك بمعارضة آراء العلماء واستخلاص نتيجة لكل مسألة؛ فضلاً عن اعتماد المصادر المهمة في بابها يتقدمها المحتسب لابن جني، والنشر في القراءات العشر؛ لابن الجزي (٨٣٣هـ)، وغيرها؛ فضلاً عن التقاسير المهمة بالقراءات القرآنية، كتفسير مفاتيح الغيب للرازي (٦٠٦هـ)، وتفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، وغيرها.

ولعل أهم النتائج التي توصل إليها البحث هو حضور معيار الاستعمال والتفشي لوجه دلالي للقراءة موضوع البحث في التفضيل على القراءة الأخرى في الداليتين المعجمية والنحوية؛ فضلاً عن حضور معيار الأفضح في الاستعمال وليس الفصيح فحسب في التفضيل التفسير الدلالي لإحدى القراءتين على الأخرى؛ مع الاحتكام إلى معيار المعنى المنسجم وعموم السياق القرآني للقراءة القرآنية موضوع البحث؛ وهي معايير موضوعية قارة في درس اللغوي أفادنا بها ابن جني في كتابه المحتسب؛ فضلاً عن غيرها؛ وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين محمد وآله الطيبين، وصحبه المنتجبين، وسلّم تسليمًا كثيراً.

المطلب الأول: في القراءات القرآنية الشاذة.

أولاً: القراءة الشاذة:

الشذوذ في اللغة هو الانفراد عن الجماعة؛ فقد ورد في تاج العروس: ((بَشَذُ وَيَشَذُ شَذًا وَشُدُودًا: نَدَرَ عَنِ الْجُمْهُورِ وَخَرَجَ عَنْهُمْ. وَزَادَ غَيْرَهُ: وَانْفَرَدَ. وَقَالَ اللَّيْثُ: شَذَّ الرَّجُلُ، إِذَا انْفَرَدَ عَنْ أَصْحَابِهِ، وَكَذَلِكَ كُلُّ شَيْءٍ مُنْفَرِدٍ فَهُوَ شَاذٌ)) (الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، ١٩٦٨-٢٠٠١م، صفحة ٩/٤٢٣)، ولم يكن هذا الفهم بعيداً عن مفهوم القراءة الشاذة؛ لأنها تحدد بأنها كل قراءة خرجت عن دائرة القراءات المعتمدة عند القراء وخالفت شروطهم؛ وقد حدد ابن الجزي (ت ٨٣٣هـ)، في كتابه النشر في القراءات العشر شروط القراءة الصحيحة، بقوله: القراءة الصحيحة هي ((كُلُّ قِرَاءَةٍ وَاقَعَتِ الْعَرَبِيَّةَ وَلَوْ بِوَجْهِ، وَوَأَقَعَتْ أَحَدَ الْمَصَاحِفِ الْعُثْمَانِيَّةِ وَلَوْ احْتِمَالًا وَصَحَّ سَنَدُهَا، فَهِيَ الْقِرَاءَةُ الصَّحِيحَةُ الَّتِي لَا يَجُوزُ رَدُّهَا وَلَا يَحِلُّ إِنكَارُهَا)) (ابن الجزي، د.ت، صفحة ٩/١)، و (السيوطي (ت ٩١١هـ)، ١٩٧٤م، صفحة ١/٧٥)، ولم يدع ابن الجزي الاجتهاد في هذه الشروط؛ بل هو يرى أنها وضعت من العلماء الذين سبقوه منهم: أبو العباس المهدوي (ت ٤٣٠هـ)، ومكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ)، وأبو عمرو الداني

(ت444هـ) (ابن الجوزي، د.ت، صفحة 9/1). فكل قراءة خالفت هذه الشروط هي قراءة شاذة بغض النظر عن قارئها، ومكانته العلمية وزمن القول بها؛ الأمر الذي أراح كمّاً كبيراً من القراءات القرآنية عن دائرة الاعتبار، على الرغم من غنائها اللغوي، وكشفها عن مستوى من المستويات العربية.

ثانياً: معايير المفاضلة بين النصوص الشاذة وغيرها:

اتخذ اللغويون القدماء معايير خاصة للمفاضلة بين تركيب وآخر أو بين لفظة وأخرى؛ وهي معايير تنطبق على ما أقره ابن الجوزي في شروط القراءة الصحيحة؛ وهذه المعايير رتبناها بحسب أهميتها في المفاضلة في المعنى بين القراءتين، وهي:

1- حصول المعنى وأمن اللبس: إن من شأن الاحتكام إلى هذا القيد، احتواء الغموض والالتباس الذي قد يعتري البنية المورفولوجية في دلالتها، ولعل قاعدة أمن اللبس كانت معياراً، في فصاحة، إذ الأصل في الكلام الإفادة، فإن تعذرت وقع الغموض وكثيراً ما تراعي التغييرات الحاصلة على المستوى البنيوي للكلمة مطالب هذا القيد، وكل خرق له يعتبر خروجاً عن الوضع القواعدي العام للغة، وإخلاقاً بمبدأ السلامة (مصلوح، 2004م، صفحة 82).

2- معيار الاستعمال: لا نستطيع محاكمة التركيب بأنه غير صحيح إلا إذا كان من استعمال المولدين؛ وأما إذا كان من استعمال الأولين أصحاب القيد (القرن الأول ومنتصف الثاني الهجري) فإنه يظل صحيحاً استعمالياً (تحقيق الأفضلية الاستعمالية)، وإن كان غير قواعدي في بعض جوانبه (ابن موسلينغ، 2019م، صفحة 52).

المطلب الثاني: في النقد اللغوي والدلالي والمعايير السماعية.

أولاً: في النقد اللغوي والدلالي:

من حيث اللغة يقول ابن فارس (ت395هـ): "النون والقاف والدال لأصل صحيح يدل على إبراز شيء وبُروزة. من ذلك النقْد في الحافر وهو تقشُّره، حافرٌ نقْدٌ: متقشِّرٌ... ومن الباب: نقْدُ الدِّراهم، وذلك أن يكشفَ عن حاله في جودته أو غير ذلك. ودرهمٌ نقْدٌ: وازنٌ جيّدٌ، كأنّه قد كُشِفَ عن حاله فَعُلِمَ... وتقول العرب ما زال فلانٌ يَنقُدُ الشيء، إذا لم يزل ينظرُ إليه" (ابن فارس (ت395هـ)، 1979م، الصفحات 467/5-468).

أمّا من حيث الاصطلاح، فهو: "ذلك النقْد الذي يتخذ من السلامة اللغوية معياراً من معايير الحكم على جودة أو رداءة العمل الأدبي؛ والمعروف عند أهل الفن أنّ اللغة تتضمن أربعة مستويات الصوتي،

والمستوى النحوي، والمستوى الدلالي، والمستوى الصرفي. والنقد اللغوي هو النقد الذي يجعل من هذه المستويات اللغوية مرجعية له في التحليل والتقييم والحكم فجودة العمل الأدبي هي التي تتحقق فيها زيادة على حسن الإبداع، سلامة التركيب النحوي، وصحة البناء الصرفي، والصوتي، وصواب الدلالة" (هدنة، 2005م، صفحة 59)؛ واخترنا في بحثنا هذا النقد الدلالي الذي يجعل بيان المعنى هو الأس في تقويم القراءات الشاذة وتقييمها تبعاً لقرب المعنى القراءاتي من قصدية المعنى اللغوي معجمياً ونحوياً وبعده عنها؛ فالنقد الدلالي: هو ذلك النقد الذي يميز المعنى في النصوص وفق معايير الجودة والرداءة (العزاوي، د.ت، صفحة 311).

ثانياً: الاحتكام إلى القراءات القرآنية:

الاحتكام إلى القراءات القرآنية في الاستشهاد اللغوي لا يخلو من اختلاف وتباين في المواقف بين اللغويين؛ ولاسيما إذا لاحظنا ما حصره لنا ابن قتيبة (ت276هـ) من وجوه اختلاف القراءات وما يصيبها من تغيير بسبعة أوجه؛ بقوله: ((وقد تدبرت وجوه الخلاف في القراءات فوجدتها سبعة أوجه:

أولها: الاختلاف في إعراب الكلمة، أو في حركة بنائها بما لا يزيلها عن صورتها في الكتاب ولا يغير معناها نحو قوله تعالى: هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ [هود: 78] وأطهر لكم وهل نُجَازِي إِلَّا الْكُفُورَ [سبأ: 17] وهل يجازي إِلَّا الْكُفُورَ، وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ [النساء: 37] وبالبخل، فَنَظَرَةً إِلَى مَيْسَرَةٍ [البقرة: 280] وميسرة.

والوجه الثاني: أن يكون الاختلاف في إعراب الكلمة وحركات بنائها بما يغير معناها، ولا يزيلها عن صورتها في الكتاب، نحو قوله تعالى: رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا [سبأ: 19] وَرَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا، وَإِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ [النور: 15] وتلقونه، وَادْكُرْ بَعْدَ أُمَّةٍ [يوسف: 45] وبعد أمة.

والوجه الثالث: أن يكون الاختلاف في حروف الكلمة دون إعرابها، بما يغير معناها ولا يزيل صورتها، نحو قوله: وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِزُهَا [البقرة: 259] وننشرها، ونحو قوله: حَتَّىٰ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ [سبأ: 23] وفزع.

والوجه الرابع: أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يغير صورتها في الكتاب، ولا يغير معناها، نحو قوله: «إِنْ كَانَتْ إِلَّا زُقْيَةٌ» وَصِيحَةٌ [يس: 29] و «كَالصَّوْفِ الْمَنْفُوشِ» وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ (5) [القارعة: 5]

والوجه الخامس أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يزيل صورتها ومعناها نحو قوله: «وطلع منضود» في موضع وَطَلَحَ مَنضُودٍ (29) [الواقعة: 29]

والوجه السادس: أن يكون الاختلاف بالتقديم والتأخير. نحو قوله: وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ [ق: 19]، وفي موضع آخر: «وجاءت سكرة الحق بالموت».

والوجه السابع: أن يكون الاختلاف بالزيادة والنقصان، نحو قوله تعالى: «وما عملت أيديهم»، وما عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ [يس: 35]، ونحو قوله: إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ [لقمان: 26] وَإِنَّ الْغَنِيَّ الْحَمِيدَ ((الدينوري (ت267هـ)، 2006م، صفحة 164)؛ فالاحتكام إلى القراءات التي يصيبها تغيير في المعنى المعجمي أو النحوي التركيبي لا يخلو من إشكال؛ لترتب خرق لمعيار المعنى الذي يمثل غاية ما تريد النظريات اللغوية الوصول إليه وتحصيله بمزيد دقة ووضوح، ومن أمثلة الاحتكام إلى القراءات القرآنية في المعجم العربي ما ذكره الجوهري (ت بعد 400هـ) بقوله: "وقال الله تعالى: ﴿وَقُرْآنٌ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ وُقِرُّ بِالْفَتْحِ هَذَا مِنَ الْقُرْآنِ... وتحتل قراءة من قرأ بالكسر (وَقُرْآنٌ) أيضاً أن تكون من أقرن بكسر الراء على هذا، كما قُرِئ ﴿فَطَلْتُمْ تَفْكَهُونَ﴾ بفتح الظاء وكسرها، وهو من شواذ التخفيف. والتوقير: التعظيم والترزين أيضاً" (الجوهري (ت: بعد 400هـ)، 1407هـ-1987م، صفحة 849/2)؛ فاحتج الجوهري بقراءة (فَطَلْتُمْ تَفْكَهُونَ) بفتح الظاء وكسرها على صحة قراءة (وقرن في بيوتكن) بفتح القاف وكسرها. ومن الاحتكام إلى القراءات بوصفها نصوصاً فصيحة أنه لا يشك أحد من علماء اللغة أو غيرهم في أن القرآن الكريم كلام الله عز وجل، المنزل على رسوله محمد (ص)، وأنه أفصح من كل كلام، وأن الرسول قد تحدى به العرب جميعاً، فعجزوا أن يأتوا بمثله أو ببعض من مثله، فأمن من آمن، وبُهِت من كفر، ولم يُؤَثَّر عن أحد من العلماء رأياً بأن القرآن غير حجة، أو لا يصلح أن يكون حجة لغوية، بل هو - بقراءاته الثابتة كلها - سيد الحجج؛ إذ القراءة سُنة متبعة لا يصح ردها ولو خالفت القياس اللغوي، وقد جاء في الاقتراح: ((كل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواتراً أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته، يحتج بها في ذلك الوارد بعينه، ولا يقاس عليه، نحو: استحوذ)) (السيوطي (ت911هـ)، 1409-1989م، صفحة 67).

المعيار -إذا- في الاحتكام إلى القراءات الشاذة أن لا تخالف قياساً في الاشتقاق اللغوي؛ فإذا كان هذا قاراً في معايير النقد اللغوي فيجب عدم الاحتكام إلى القراءات الشاذة إذا خالفت المعنى القرآني المُجمَع عليه في كتب التفسير؛ فضلاً عن وجوب موافقتها لسنن التركيب النحوي الدلالي؛ ومن هنا وجدنا من الوجهة العملية التطبيقية: أن اللغويين لم تجتمع كلمتهم على الالتزام بما أيده نظرياً في القراءات الصحيحة غير الشاذة؛ ناهيك عن الشاذة منها؛ بل خرج عن ذلك بعضهم، فعرض بعض القراءات على معيار كلام العرب، قياساً وشذوذاً وتضعيفاً ورفضاً وتخطئة أحياناً، ولم يرتض ذلك كثير منهم، بل وافق التطبيق عندهم رأيهم السابق في القرآن، وعرضوا لمن أخطأ يردون عليه، ويخرجون ما خطأ على وجه لغوي، وكان أن وجدنا في القراءات القرآنية معيارين مختلفين صواباً وخطأً:

1- فمن العلماء من احتكم إلى قواعده اللغوية والنحوية المشهورة المستنبطة من كلام العرب، فحكمها في القراءات، وحكم على ما خالف ذلك باللحن والرد، وأشهر هؤلاء أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) خطأ المدنيين والكوفيين في قراءتهم قوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ﴾ بتشديد النون من (إن) وبالألف في هذان، وقال: ((إني لأستحيي من الله أن أقرأ: {إِنَّ هَذَا})). (ابن الجوزي (ت 597هـ)، 1422هـ، صفحة 164/3)؛ وإنما خطأها لمخالفتها المشهور في الإعراب من أن (إن) الناسخة تنصب المبتدأ وترفع الخبر.

٢- ولم يرتض كثير من النحاة أن تنسب قراءة إلى اللحن؛ لأن هذا الاختلاف في الأداء القرآني قد سمعة الصحابة من رسول الله (ص) فرووه عنه على طرقه المختلفة في الألفاظ وكيفيات الحروف - على حد قول ابن خلدون، ومن ثم حرص هذا الفريق على تخريج ما يوهم أنه لحن على وجوه مختلفة: ككونه لغة من لغات العرب (سليم، 2013م، الصفحات 14-15).

المبحث الأول: القراءة الشاذة بين التفسير الدلالي والدلالة المعجمية.

تُعرف الدلالة المعجمية بأنها دلالة الكلمة مفردة أو في التركيب؛ سواء أكان المعنى حقيقياً في أصل الوضع، أم مجازياً منقولاً عن المعنى الحقيقي؛ فالمعنى المعجمي يجمع بين المعنى الذي وُضع للفظ في الأصل والمعاني السياقية (عكاشة، 2005م، صفحة 175).

وينطلق البحث في هذا المبحث من حقيقة علمية أقرها لنا ابن قتيبة والمذكورة آنفاً في التوطئة عن اختلاف وجوه القراءات دلاليًا بقوله: ((وقد تدبرت وجوه الخلاف في القراءات فوجدتها سبعة أوجه:

أولها: الاختلاف في إعراب الكلمة...

والوجه الثاني: ... والوجه الثالث: أن يكون الاختلاف في حروف الكلمة دون إعرابها، بما يغير معناها ولا يزيل صورتها، نحو قوله: وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِزُهَا [البقرة: 259] ونشرها، ونحو قوله: حَتَّى إِذَا فُزِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ [سبا: 23] وقرغ.

والوجه الخامس أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يزيل صورتها ومعناها نحو قوله: «وطلع منضود» في موضع وَطَّلَحَ مَنُضُودٍ (29) [الواقعة: 29] ((الدينوري (ت 267هـ)، 2006م، صفحة 164).

يتحصّل لنا أن هناك تغييراً في الوجه الثالث، والخامس في الأداء النطقي في القراءات القرآنية تكون نتيجته الاختلاف بالمعنى السياقي لدلالة الكلمات عن معناها المعجمي؛ وبناء على المنهج الذي اخترناه وهو

الانتقائي؛ فقد اخترنا بعض الأمثلة لتبيين معايير التفاضل التي استعملها القدماء والمحدثون، ومدى صواب هذه المعايير في المفاضلة بين الأداءات اللغوية والمعنى القرآني، بلحاظ أن الهدف من هذا المبحث هو تسليط الضوء على اختلاف دلالة السياق في نص القراءات الشاذة عن الدلالة المعجمية السياقية في أصل الوضع اللغوي؛ وما يترتب على ذلك من انحراف الدلالة القرآنية عن إجماع المفسرين للقرآن، وبالنتيجة خرق معيار المعنى الذي يُحتكم إليه في تصويب القراءة تبعاً لأقرب الدلالات من التفسير الدلالي لألفاظ القرآن الكريم.

ولنا تبين ما ذكرناه سلفاً باستعراض أمثلة من النصوص للقراءات القرآنية الشاذة التي تكون محل خلاف واختلاف بين التفسير الدلالي لألفاظ القرآن الكريم والدلالة السياقية للألفاظ في القراءات الشاذة بالاحتكام إلى الدلالة المعجمية؛ نستعرضها على النحو الآتي:

أولاً: خرق المعنى المعجمي بين (أَهْشُ)، و(أَهْسُ).

قال تعالى: ﴿قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى﴾ [طه:18].

وقال ابن جني: ((ومن ذلك قراءة عكرمة، "وأَهْسُ" بالسين. وقرأ إبراهيم: "وأَهْشُ"، بكسر الهاء، وبالشين.

قال أبو الفتح: أما "أَهْشُ"، بكسر الهاء، وبالشين معجمة فيحتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون: أَمِيلُ بِهَا عَلَى غَنَمِي، إما لسوقها. وإما لتكسیر الكلا لها بها، كقراءة من قرأ: "أَهْشُ" بضم، الشين معجمة، يقال: هَشَّ الخَبْزُ يَهْشُ: إذا كان جافاً ينكسر لهشاشته.

والآخر: أن يكون أراد "أَهْشُ" بضم الهاء، أي أَكْسَرُ بِهَا الْكَلَّ لَهَا؛ فجاء به على "فَعَلَ يَفْعُلُ" وإن كان مضاعفا ومتعدداً. فقد مر بنا نحو ذلك، منه: هَرَّ الشَّيْءُ يَهْرُهُ: إذا كرهه...

وأما "أَهْسُ" بالسين غير معجمة فمعناه أسوق: رجل هساس. أي: سواق.

فإن قلت: فكيف قال: "أَهْسُ بها على غنمي؟"، وهلا قال: أهْسُ بها غنمي. كقولك: أسوق بها غنمي؟

قيل: لما دَخَلَ السَّوْقَ معنى الانتحاء لها والميل بها عليها استعمل معها "على"، حملاً على المعنى، وقد ذكرنا من هذا فيما مضى صدراً صالحاً. ومن ذلك قولهم: كفى بالله أي كفى الله. إلا أنهم زادوا الباء حملاً على معناه؛ إذ كان في معنى اكتف بالله)) (ابن جني، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، 1998م، صفحة 94/2).

فيتّضح من ذلك تباين دلالة النص في القراءة الشاذة (أهش) عنه في القرآن الكريم؛ ذلك أن الهش في اللغة: من ((هَشَّ الْوَرَقَ يَهْشُهُ، بِالضَّمِّ، وَيَهْشُهُ، بِالْكَسْرِ، وَبِهِ قَرَأَ النَّحْعِيُّ قَوْلَهُ تَعَالَى: وَأَهْشُ بِهَا عَلَى غَنَمِي، وَهِيَ لُغَةٌ فِي أَهْشَ بِالضَّمِّ، نَقْلَهُ الصَّاعَانِيُّ: خَبَطَهُ بَعْصاً لِيَتَحَاتَّ، وَقَالَ الْفَرَّاءُ فِي مَعْنَى الْآيَةِ: أَيِ أَضْرِبُ بِهَا الشَّجَرَ الْيَابِسَ، لِيَسْقُطَ وَرَقُهَا فَتَرْعَاهُ غَنَمُهُ. وَكَذَا قَوْلُ الْأَصْمَعِيِّ، وَقَالَ اللَّيْثُ: الْهَشُّ: جَذْبُكَ الْغُصْنَ مِنْ أَغْصَانِ الشَّجَرَةِ إِلَيْكَ، وَكَذَلِكَ إِنْ نَثَرْتَ وَرَقَهَا إِلَيْكَ بَعْصاً، وَقَالَ الْأَزْهَرِيُّ: وَالْقَوْلُ مَا قَالَهُ الْفَرَّاءُ وَالْأَصْمَعِيُّ فِي هَشَّ الشَّجَرِ، لَا مَا قَالَهُ اللَّيْثُ إِنَّهُ جَذَبَ الْغُصْنَ مِنَ الشَّجَرِ)) (الزبيدي (ت1205هـ)، 1968-2001م، صفحة 462/461/17).

أما الهش فهو: ((هس يهس هسا إذا حدث نفسه. والهسا هس: حديث النفس. وهس: زجر من زجر الغنم وَلَا يُقَالُ: هَس بِالْكَسْرِ. وَيُقَالُ: هَس الشَّيْءُ إِذَا فَتَهُ وَكَسَرَهُ. والهسيس مثل الفتيت)) (ابن دريد (ت321هـ)، ذي القعدة 1345هـ، صفحة 136/1).

فالسوق للغنم بـ(الهش) معجمياً بضرب الشجر اليابس لِيَسْقُطَ وَرَقُهَا فَتَرْعَاهُ غَنَمُهُ، هو غير زجرها بـ(بالهس).

وتباين الدلالة المعجمية بين (أهش) في القرآن الكريم، و(أهش) في القراءة الشاذة هو ما أقرته مصادر التفسير؛ جاء في الباب: ((والهش بالمعجمية: الحَبْطُ، يقال: هَشَشْتُ الْوَرَقَ أَهْشُهُ أَي: خبطته ليسقط، والمعنى: أَخْبِطُ بِهَا وَأَضْرِبُ أَغْصَانَ الشَّجَرِ لِيَسْقُطَ وَرَقُهَا عَلَى غَنَمِي لِتَأْكُلَهُ وَأما هَشَّ يَهْشُ - بكسر العين في المضارع، فيمعنى البشاشة وقد قرأ النخعي بذلك، فقليل: هو بمعنى: أَهْشُ - بالضم - والمفعول محذوف في القراءتين أي: أَهْشُ الْوَرَقَ أَوْ الشَّجَرَ وَقِيلَ: هو في هذه القراءة من هَشَّ هَشَاشَةً إِذَا مَالَ. وقرأ الحسن وعكرمة: «وَأَهْشُ» بضم الهاء والسين المهملة وهو السُّوقُ، ومنه الهَسُّ (والهَسَّاسُ) وعلى هذا فكان ينبغي أن يتعدى بنفسه، ولكنه ضَمَّنَ معنى ما يتعدى بعلى وهو أقوم (وَأَهْوَنُ)...) ((الحنبلي (ت775هـ)، 1419هـ-1998م، صفحة 211/13).

وأجمع المفسرون على تباين الداليتين القرآنية والقراءاتية؛ بأن: (وَأَهْشُ) بِهَا عَلَى غَنَمِي أَيِ أَخْبِطُ بِهَا فَأَضْرِبُ أَغْصَانَ الشَّجَرِ لِيَسْقُطَ وَرَقُهَا عَلَى غَنَمِي فَتَأْكُلُهُ، وأن: (وَأَهْشُ) بضم الهاء والسين المهملة وهو السُّوقُ، ومنه الهَسُّ والهَسَّاسُ، وعلى هذا فكان ينبغي أن يتعدى بنفسه، ولكنه ضَمَّنَ معنى ما يتعدى ب «على» وهو أقوم (الرازي (ت606هـ)، 1420هـ، الصفحات 22-26).

وإجماع المفسرين حجة في اختلاف دلالة الكلمة في القراءة الشاذة عن دلالتها في القرآن الكريم، وإنما يكون الإجماع حجة إذا لم يخالف منصوفاً كما يقول ابن جني (ت392هـ): ((اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص. والمقيس على النصوص؛ فأما إن لم يعط يده بذلك فلا

يكون إجماعهم حجة عليه. وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ... وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة)) (ابن جني، د.ت، صفحة 190/1).

ولعلّ الراجح من هذين المعنيين هو دلالة القرآن (وأهش) بمعنى الضرب لورق الشجر؛ قال أبو عبيدة (ت209هـ): ((وَأَهَشُ بِهَا عَلَى غَنَمِي))؛ أي أختببط بها فأضرب بها الأغصان ليسقط ورقها على غنمي فتأكله، قال: أَهَشُ بِالْعَصَا عَلَى أَغْنَامِي... مِنْ نَاعِمِ الْأَرَاكِ وَالْبِشَامِ)) (أبو عبيدة (ت210هـ)، 1374هـ-1954م، صفحة 17).

فضلاً عن أن الهش فيه واشتقاقه من أني أحيل الشيء إلى الهشاشة والإمكان كما يقول الزجاج (310هـ) (الزجاج (ت311هـ)، 1988، صفحة 354/3)؛ وذلك أن الهش من كل شيء فيه رخاوة، يقال: رجل هش، وجوز هش، وإذا خبط الشجر فسقط ورقه سهل على الغنم تتاوله.

ثانياً: خرق المعنى المعجمي بين (حرام)، و(حُرْم)، و(حَرَم)، و(حَرَمٌ).

قال تعالى: ﴿وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [الأنبياء: 95].

قال ابن جني في المحتسب: ((ومن ذلك قراءة ابن عباس وسعيد بن المسيب وعكرمة وقتادة: "وَحَرَمَ عَلَى قَرْيَةٍ".

وقرأ: "وَحَرُمَ" ابن عباس -بخلاف- وأبو العالية وعكرمة.

وقرأ: "وَحَرَمَ عَلَى قَرْيَةٍ" قتادة ومطر الوراق.

وقرأ: "وَحَرِمَ"، بفتح الحاء، وكسر الراء، والتنوين في الميم وعكرمة، بخلاف.

وقرأ: "وَحَرَمٌ"، بفتح الحاء، وسكون الراء والتنوين ابن عباس، بخلاف.

قال أبو الفتح:

أما "حَرِمَ" فالماضي من حَرَمَ، كَقَلِقَ من قَلِقَ، وَبَطِرَ من بَطِرَ. قالوا: حرم زيد، وهو حرم وحارم: إذا قُمرَ ماله، وأحرمته: قُمرتَه...

وأما "حَرَمٌ" فأمره في الاستعمال ظاهر؛ ومن جهة أحمد بن يحيى: "وَحَرِمَ عَلَى قَرْيَةٍ"، أي: واجبٌ وحرامٌ، معناه: حَرِمَ ذلك عليها، فلا تُبْعَثُ إلى يوم القيامة، وهذا على زيادة "لا"، وَحَرِمَ الرجلُ: إذا لَجَّ في شيءٍ وَمَحَكَ.

وأما "حَرَمٌ" فمن حَرَمْتُهُ الشيءَ: إذا منعته إياه، فقد عاد إذاً إلى معنى: {وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ}.

وأما "حَرَمٌ"، بفتح الحاء، وتسكين الراء فمخفف من حَرِمَ على لغة بني تميم، فهو كَبَطُرٌ من بَطْرِ، وَقَحْذٌ من قَحْذٍ، وكَلَمَةٌ من كَلِمَةٍ... فكسّر، فهذا يصلح أن يكون من معنى اللجاج والمحك، ويصلح أن يكون من معنى الحرمان، أي: ناصبتهم وحرمتهم (إنصافك)) (ابن جني، المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، 1998م، الصفحات 65/2-66).

وبالنتيجة لدينا أربعة معانٍ تمخضت عن قراءات شاذة عند ابن جني خُرِقَ فيها قيد المعنى؛ وهي: "حَرِمَ" بمعنى: قُفِرَ ماله. و"حَرَمٌ" بمعنى: حُرِمَ الخير. و"حَرَمٌ" فمن حَرَمْتُهُ الشيءَ: إذا منعته إياه. و"حَرَمٌ"، بفتح الحاء، وتسكين الراء فمخفف من حَرِمَ؛ بمعنى اللجاج والمحك، ويصلح أن يكون من معنى الحرمان.

والثابت عند المفسرين أن المعنى في قوله تعالى: ﴿وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ أي: ((أنهم يرجعون لأن الحرام في معنى الجحد وكذلك الصد في معنى الجحد وإنما تدخل لا بمعنى التوكيد إذا كان قبلها جحد مثل قوله: ما منعك ألا تسجد)) (أبو زرعة (ت: حوالي 403هـ)، د.ت، الصفحات 65/2-66)؛ أي أن تسجد، وزيدت (لا) توكيداً، فكذا هم يرجعون وزيدت (لا) توكيداً؛ أي لا يرجعون إلى الدنيا قبل يوم القيامة، فلا فرق في المعنى بين قراءة (حَرَامٌ) (وَحَرِمَ) لأنَّ ((الصواب من القول في ذلك أنهما قراءتان مشهورتان متفقتا المعنى غير مختلفتيه، وذلك أن الحَرِمَ هو الحرام، والحرام هو الحَرِمُ، كما الحَلَّ هو الحلال والحلال هو الحل، فبأبيتهما قرأ القارئ فمصيب)) (الطبري (ت310هـ)، 1420هـ-2000م، صفحة 525/18)؛ أي إن قراءتهما بالالف وبكسر الحاء وسكون الراء بمعنى؛ لأنهما لغتان كالحَلِّ والحَلَال. وإنما الاختلاف في المعنى متأثراً في قراءة (وَحَرِمَ) بمعنى (اللجاج والمحك والحرمان)؛ ولنا أن نلخص المطلب معجمياً بقول الأزهري (ت370هـ) في معجمه: ((قتادة عن ابن عباس: مَعْنَاهُ وَاجِبٌ عَلَيْهَا إِذَا هَلَكَتْ أَلَّا تَرْجِعَ إِلَى دُنْيَاهَا. وَقَالَ أَبُو مُعَاذٍ النَّحْوِيُّ: بَلَّغْنِي عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَرَأَهَا (وَحَرِمَ عَلَى قَرْيَةٍ) يَقُولُ وَجِبَ عَلَيْهَا. قَالَ وَحَدَّثَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ أَنَّهُ قَرَأَهَا (وَحَرِمَ عَلَى قَرْيَةٍ) فَسُئِلَ عَنْهَا فَقَالَ عَزَمَ عَلَيْهَا، وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ فِي قَوْلِهِ {وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا} يَحْتَاجُ هَذَا إِلَى أَنْ يَبَيَّنَ، وَهُوَ وَاللَّهِ أَعْلَمُ أَنَّهُ جَلَّ وَعَزَّ لَمَّا قَالَ {فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِ وَإِنَّا لَهُ كَاتِبُونَ} (الأنبياء: 94) أَعْلَمْنَا أَنَّهُ قَدْ حَرَّمَ أَعْمَالَ الْكُفَّارِ، فَالْمَعْنَى حَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا، أَنْ يُتَقَبَّلَ مِنْهُمْ عَمَلٌ لِأَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ أَي لَا يَتَوَبُّونَ.

عن ابن عباس أنه قال في قوله ((وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ)) (الأنبياء: 95) قال: وَجَبَ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ مِنْهُمْ رَاجِعٌ: لَا يَتُوبُ مِنْهُمْ تَائِبٌ. قلت وهذا يؤيد ما قاله الزجاج. وروى الفراء بإسناده عن ابن عباس (جرم) قال وقرأ أهل المدينة {وَحَرَامٌ} قَالَ الْفَرَاءُ {وَحَرَامٌ} أَفْشَى فِي الْقِرَاءَةِ ((الأزهري (ت370هـ)، 2001م، صفحة 32/5).

فقوله عن الفراء أن قراءة (وَحَرَامٌ) أفشى في القراءة أي في الاستعمال؛ فضلاً عن استدلال الطبري بالمعنى المتطابق يجعلنا نطمئن إلى أن معيار الفشو في الاستعمال والمعنى في قراءة (وَحَرَامٌ) هو معيار موضوعي في الترجيح بين القراءات المتعددة مع ما اختلفت في معناها؛ فيكون ((وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا جُمْلَةً أَيْ ذَلِكَ، وَتَكُونُ إِشَارَةً إِلَى الْعَمَلِ الصَّالِحِ الْمَذْكُورِ فِي قَسِيمِ هَؤُلَاءِ الْمُهْلَكِينَ، وَالْمَعْنَى وَحَرَامٌ عَلَى أَهْلِ قَرْيَةٍ قَدَرْنَا إِهْلَاكَهُمْ لِكُفْرِهِمْ عَمَلٌ صَالِحٌ يَنْجُونَ بِهِ مِنَ الْإِهْلَاكِ ثُمَّ أَكَّدَ ذَلِكَ وَعَلَّلَهُ بِأَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ عَنِ الْكُفْرِ، فَكَيْفَ لَا يَمْتَنِعُ ذَلِكَ فَالْمَحْذُوفُ مُبْتَدَأٌ وَالْخَبَرُ وَحَرَامٌ وَقَدَرَهُ بَعْضُهُمْ مُنْقَدِّمًا كَأَنَّهُ قَالَ: وَالْإِقَالَةُ وَالنُّوبَةُ حَرَامٌ. وَقِرَاءَةُ الْجُمْهُورِ بِالْفَتْحِ تَصِحُّ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى وَتَكُونُ لَا نَافِيَةَ عَلَى بَابِهَا وَالتَّغْيِيرُ لِأَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ. وَقِيلَ أَهْلَكْنَاهَا أَيْ وَقَعَ إِهْلَاكُنَا إِيَّاهُمْ وَيَكُونُ رُجُوعُهُمْ إِلَى الدُّنْيَا فَيَتُوبُونَ بَلْ هُمْ صَائِرُونَ إِلَى الْعَذَابِ. وَقِيلَ:

الإِهْلَاكُ بِالطَّنْعِ عَلَى الْقُلُوبِ، وَالرُّجُوعُ هُوَ إِلَى التَّوْبَةِ وَالْإِيمَانِ. وَقَالَ الزَّجَّاجُ وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا حَكَمْنَا بِإِهْلَاكِهَا أَنْ نَقْبَلَ أَعْمَالَهُمْ لِأَنَّهُ لَا يَرْجِعُونَ أَيْ لَا يَتُوبُونَ، وَدَلَّ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى قَوْلُهُ قَبْلَ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِ أَيْ يُتَقَبَّلُ عَمَلُهُ ثُمَّ ذَكَرَ هَذَا عَقِيبَهُ وَبَيَّنَّ أَنَّ الْكَافِرَ لَا يُتَقَبَّلُ عَمَلُهُ.

وقال أبو مسلم بن بحر حرامٌ ممتنع وأنهم لا يرجعون انتقام الرجوع إلى الآخرة، وإذا امتنع الانتفاء وجب الرجوع فالمعنى أنه يجب رجوعهم إلى الحياة في الدار الآخرة ويكون الغرض إنكار قول من ينكر البعث، وتحقيق ما تقدم من أنه لا كفران لسعي أحدٍ وأنه يجزى على ذلك يوم القيامة. وقيل: الحرام يجيء بمعنى الواجب يدل عليه قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم ألا تشركوا وتترك الشريك واجب)) (الأندلسي (ت745هـ)، 1436هـ-2015م، صفحة 466/7).

وتأسيساً على ما تقدم من إجماع اللغويين والمفسرين تكون دلالة (حرام) بمعنى (وجب على قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ مِنْهُمْ رَاجِعٌ إِلَى الدُّنْيَا: لَا يَتُوبُ مِنْهُمْ تَائِبٌ فِي الدُّنْيَا) هي الأوفق للسياق القرآني وللأسلوب النصي للتفسير الدلالي للقرآن الكريم عنه في المعنى عن القراءات الأخرى المخالفة لها في المعنى.

ثالثاً: اختلاف المعنى السياقي بين (سَامِرًا تَهْجُرُونَ)، و(سَمَرًا يَهْجُرُونَ).

قال تعالى: ﴿مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سَامِرًا تَهْجُرُونَ﴾ [المؤمنون: 67].

والقراءة الشاذة هي ما ذكره ابن جني في قوله: ((ومن ذلك قراءة ابن مسعود وابن عباس وعكرمة: "سُمَرًا يَهْجُرُونَ". وروي عن ابن محيصن: "سُمَرًا يَهْجُرُونَ". قال أبو الفتح: السُمَرُ جمع سامِر، والسامِرُ: القوم يَسْمُرُونَ، أي: يتحدثون ليلاً... وروينا عن قطرب أن السامر قد يكون واحداً وجماعة وأما "يَهْجُرُونَ"، بسكون الهاء، وضم الياء فتفسيره: يفحشون القول، يقال: هَجَرَ الرجلُ في منطقِهِ، إذا هذى، وأَهْجَرَ: أفحش... وقال الحسن في "تَهْجُرُونَ" أي: تهجرون كتابي ونبيي. وأما "تَهْجُرُونَ" فينبغي والله أعلم أن يكون تكثر من الهُجَر، وهو الهذيان، أو هَجَرَ النبي "صلى الله عليه وسلم" وكتاب الله، أو تكثر من الإهجار، وهو إفحاش القول؛ لأن فَعَلَ تأتي للتكثير)) (ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، 1998م، صفحة 97/2).

وتلخيص المعنى لهذه القراءة في كتب معاني القرآن أن: ((وقوله: سَامِرًا بمعنى "سُمَرًا" ويجوز سُمَارًا، والسامِرُ الجماعة الذين يَتَحَدَّثُونَ لَيْلاً. وإنما شَمُوا سُمَارًا مِنَ السَمَرِ، وهو ظل القمر... وقوله: (تَهْجُرُونَ) أي تَهْجُرُونَ القرآن، ويجوز تَهْجُرُونَ: تَهْذُونَ. وَقُرِئَتْ: تَهْجُرُونَ أي: تقولون الهُجَرَ، وقيل كانوا يسبون النبي - صلى الله عليه وسلم)) (الزجاج (ت311هـ)، 1988، صفحة 18/4).

وحاصل المعنى في (سَامِرًا تَهْجُرُونَ): أنهم كانوا يجتمعون بالليل حول البيت، ويتحدثون في غالب سمرهم عن القرآن بتسميته سحرًا أو شعرًا أو أساطير الأولين، مع تصافهم بأنهم مع هذا يهجرون، أي: ينطقون بالفحش من كل قول، أو يهزون بالسفه البذيء، والجهل الممقوت في سب القرآن أو النبي أو الحق مطلقاً (مجموعة من العلماء، 1393هـ-1973م، صفحة 131/6).

أما (سُمَرًا يهجرون) فمعناه: أن (سُمَرًا وسُمَارًا) ((وكلاهما جمع لِسَامِرٍ، وهما جمعان مقيسان لفاعل الصفة نحو ضَرَبَ وضَرَّاب في ضَارِبٍ، والأفصح الإفراد، لأنه يقع على ما فوق الواحد بلفظ الإفراد يقال: قَوْمٌ سَامِرٌ ونظيره: (نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً))) (الحنبلي (ت775هـ)، 1419هـ-1998م، صفحة 236/14).

فمعيار المفاضلة عند المفسرين هو بين الإفراد في النص القرآني (سامراً)، والجمع في القراءة الشاذة (سُمَرًا وسُمَارًا) هو الفصاحة؛ ومعيار الفصاحة يُعتمد في النص القرآني للمفاضلة تبعاً للأفصح من المعاني التي تنسجم وعموم القرآن الكريم؛ فبين الإفراد في الاسم (سامراً) والخطاب بالجمع في (تهجرون) معنى فصيح بأسلوب الالتفات البلاغي من الإفراد إلى الجمع؛ بما ينسجم وعموم خطاب القرآن بأسلوب الالتفات؛ بخلاف ما لو كان الخطاب جمعاً في الاسم (سُمَرًا وسُمَارًا)، والجمع في الفعل (يهجرون)، فالمعنى فيه أقل فصاحة، فهو في مطابقة الاسم للفعل في الجمع هو فصيح وليس بأفصح؛ ولأن ((الأفصح الإفراد؛ لأنه يقع على ما فوق الواحد بلفظ الإفراد

تقول: قومٌ سامِرٌ؛ والسَّامِرُ مأخوذٌ من السَّمرِ وهو سَهْرُ الليل، مأخوذٌ من السَّمرِ وهو ما يقعُ على الشجر من ضوء القمر فيجلسون إليه يتحدثون مُستأنسين به)) (الحلبي (ت756هـ)، د.ت، صفحة 358/8).

رابعاً: خرق قيد المعنى بين (تَلَقَّوْنَهُ)، و(تَلَقَّوْنَهُ).

قال تعالى: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ مَا لَيْسَ لَكُم بِهِ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ﴾ [النور: 15].

قال أبو الفتح عن القراءة الشاذة: ((ومن ذلك قراءة عائشة وابن عباس رضي الله عنهما وابن يعمر وعثمان الثقفي: "إِذْ تَلَقَّوْنَهُ"، وقرأ: "إِذْ تُلَقَّوْنَهُ"-من أَلْقَيْت- ابن السَّمِيع.... وقراءة الناس: {إِذْ تَلَقَّوْنَهُ}.

قال أبو الفتح: أما "تَلَقَّوْنَهُ" فتسرعون فيه، وَتَحْفُونُ إليه... وأصله تَلَقُّونَ فيه أو إليه، فحذف حرف الجر وأوصل الفعل إلى المفعول... (ابن جني، المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، 1998م، الصفحات 104/2-105)؛ وانتهى نص ابن جني من دون مفاضلة بين القراءتين؛ إلا أنه ذكر في نهاية النص أن قراءة الناس كانت (وقراءة الناس: {إِذْ تَلَقَّوْنَهُ}) وهي متوافقة ونص القرآن الكريم، وأوضحت مصادر معاني القرآن المعنى بمزيد دقة؛ حيث قال الزجاج: "وقوله: {إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ} معناه إذ يلقى به بعضكم إلى بعض، وقرأت عائشة: إِذْ تُلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ، ومعناه إِذْ تَسْرِعُونَ بالكذب، يقال وَلَقَّ يَلْقُ إِذَا أَسْرَعَ فِي الكَذِبِ وغيره)) (الزجاج (ت311هـ)، 1988، صفحة 38/4).

فقراءة الناس (تَلَقَّوْنَهُ) على معنى (يلقيه بعضكم إلى بعض).

وقراءة عائشة (تَلَقَّوْنَهُ) على معنى (ومعناه إِذْ تَسْرِعُونَ بالكذب، يقال وَلَقَّ يَلْقُ إِذَا أَسْرَعَ فِي الكَذِبِ).

واشتقاق (تلقونه) في القراءة الشاذة من الجذر (ولق)؛ وقد ((وَلَقَّ يَلْقُ وَلَقَاءً: أَسْرَعَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو. يُقَالُ: جَاءَتْ الْإِبِلُ {تَلَقَّ، أَيْ: تَسْرِعَ. وَأَنْشَدَ لِلْقَلَّاحِ بْنِ حَزْنٍ: جَاءَتْ بِهِ عَنَسٌ مِنَ الشَّامِ تَلَقَّ، وَوَلَقَّ فُلَانًا يَلْقُهُ: طَعَنَهُ طَعْنًا خَفِيفًا. وَيُقَالُ: وَلَقَّهُ بِالسَّيْفِ وَلَقَاتِ أَيْ: ضَرَبَهُ بِهِ ضَرَبَاتٍ. وَوَلَقَّ فِي السَّيْرِ، أَوْ فِي الكَذِبِ يَلْقُ وَلَقَاءً: إِذَا اسْتَمَرَ فِيهِمَا. وَمِنْهُ قَوْلُ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لِرَجُلٍ: كَذَبْتَ وَاللَّهِ وَوَلَقْتَ، وَإِنَّمَا أَعَادَهُ تَأْكِيدًا، لِاخْتِلَافِ اللَّفْظِ. وَمِنْهُ قِرَاءَةُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَيَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ وَعُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، وَزَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ، وَأَبِي مَعْمَرٍ {إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ} وَنَقَلَ الْفَرَّاءُ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ، وَقَالَ: هَذِهِ حِكَايَةُ أَهْلِ اللُّغَةِ، جَاءُوا بِالْمُنْعَدِيِّ شَاهِدًا عَلَى غَيْرِ الْمُتَعَدِيِّ. قَالَ ابْنُ سَيِّدِهِ: وَعِنْدِي أَنَّهُ أَرَادَ {إِذْ تَلَقَّوْنَ فِيهِ)، فَحَذَفَ وَأَوْصَلَ. قَالَ الْفَرَّاءُ: وَهُوَ الْوَلَقُّ فِي الكَذِبِ بِمَنْزِلَةِ إِذَا اسْتَمَرَ فِي السَّيْرِ وَالْكَذِبِ (...)) (الزبيدي (ت1205هـ)، 1968-2001م، صفحة 482/26).

أما المفسّرون فالتقت آراؤهم مع المعاني المذكورة عند اللغويين مع تفصيل بين القراءتين؛ حيث ذكر الطبري أن لقراءة (تَلْقُونَهُ) قصة عن عائشة، وهي: ((يقول تعالى ذكره: لِمَسَّكُمْ فيما أفَضْتُمْ فيه من شأن عائشة عذاب عظيم، حين تَلْقُونَهُ بِالْسِّنِّكُمْ، وإِذْ من صلة قوله "لِمَسَّكُمْ" ويعني بقوله: (تَلْقُونَهُ) تتلقون الإِفْكَ الذي جاءت به العصبية من أهل الإِفْكَ، فتقبلونه، ويرويه بعضكم عن بعض يقال: تلقيت هذا الكلام عن فلان، بمعنى أخذته منه، وقيل ذلك؛ لأن الرجل منهم فيما دُكِرَ يَلْقَى آخر، فيقول: أَوْماً بلغك كذا وكذا عن عائشة؟ ليُشيع عليها بذلك الفاحشة. وذكر أنها في قراءة أبي: "إِذْ تَلْقُونَهُ" بتاءين، وعليها قراءة الأمصار، غير أنهم قرؤوها: (تَلْقُونَهُ) بتاء واحدة؛ لأنها كذلك في مصاحفهم. وقد رُوي عن عائشة في ذلك، ما حدثني به محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، قال: ثنا خالد بن نزار، عن نافع، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها كانت تقرأ هذه الآية: "إِذْ تَلْقُونَهُ بِالْسِّنِّكُمْ" تقول: إنما هو وَلَقَّ الكذب، وتقول: إنما كانوا يلقون الكذب)) (الطبري (ت310هـ)، 1420هـ-2000م، صفحة 130/19).

ومن هنا يتّضح اختلاف قراءة الناس التي ذكرها الطبري في مصاحفهم وهي قولهم (تَلْقُونَهُ) بمعنى (يلقيه بعضكم إلى بعض)، عن القراءة الشاذّة المنسوبة إلى عائشة (تَلْقُونَهُ) بمعنى (تنطقون وتسرعون بالكذب)، ولعلّ الراجح في المعنى من هاتين القراءتين هي قراءة الناس؛ ذلك أن تلقي القرآن وتلقيه بعضهم إلى بعض أفشى في الاستعمال بين الناس لقول ابن جني (وقراءة الناس) أي المشهور بين الناس، ولقول الطبري (غير أنهم قرؤوها: (تَلْقُونَهُ) بتاء واحدة؛ لأنها كذلك في مصاحفهم)؛ وكاتب المصحف لاريب ولاشك أنه أقرب في المعنى من القراءة الشاذّة والله أعلم.

خامساً: تباين الدلالة بين (دَرَسَتْ)، و(دُرِسَتْ).

قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ لِيُقُولُوا دَرَسْتَ وَلِنُبَيِّنَهُ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام: 105].

قال ابن جني: ((من ذلك قراءة ابن عباس بخلاف وقتادة، ورُويت عن الحسن: "دُرِسَتْ"، ابن مسعود وأبي: "دَرَسَ". ابن مسعود أيضاً: "دَرَسَ".

قال أبو الفتح: أما "دُرِسَتْ" ففيه ضمير الآيات، معناه: وليقولوا درستها أنت يا محمد، كالقراءة العامة "درست".

ويجوز أن يكون "دُرِسَتْ" أي: عفت وتتنوسيت؛ لقراءة ابن مسعود: "دَرَسَ" أي: عفون، فيكون كقوله: {إِنْ هَذَا إِلَّا آسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ} [الأنعام: 25]، ونحو ذلك.

وأما "دَرَسَ" ففيه ضمير النبي -صلى الله عليه وسلم- وشاهد هذا: دارسَتْ؛ أي: فإذا جئتهم بهذه القصص والأنباء قالوا: شيء قرأه أو قارأه فأتى به، وليس من عند الله؛ أي: يفعل هذا بهم لتقوى أثره التكليف عليهم زيادة في الابتلاء لهم؛ كالحج والغزو وتكليف المشاق المستحق عليها الثواب، وإن شئت كان معناه فإذا هم يقولون كذا، كقوله: {فَالنَّقْطَةُ أَلْ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا} [القصص: 8] أي: فإذا هو عدو لهم...)) (ابن جني، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، 1998م، صفحة 225/1)؛ وحاصل الاختلاف في المعنى بين النص القرآني: (دَرَسَتْ) بمعنى (إذا جئتهم بهذه القصص والأنباء قالوا: شيء قرأه أو قارأه فأتى به قرأتها ودرستها أنت، وليس من عند الله)؛ أما (دُرِسَتْ) فبمعنى: (عَفَتْ وتُؤَسِّيت؛ لقراءة ابن مسعود: "دَرَسْنِ" أي: عفون)؛ وبين المعنيين بون شاسع للمتأمل.

ويلحظ على نص ابن جني أنه انتهى من دون مفاضلة بين القراءتين؛ إلا أنه ذكر في نهاية النص أن قراءة (دَرَسَتْ) هي كالقراءة العامة (دراسَتْ) بمعنى: أنك يا محمد قرأت أنت وتعلمت أي درست أنت يا محمد كتب الأولين وتعلمت من اليهود والنصارى وحجتهم قراءة عبد الله وليقولوا درس دل على أن الفعل له وحده (أبو زرعة (ت: حوالي 403هـ)، د.ت، صفحة 265/1).

وأكد الطبري أن قراءة (دَرَسَتْ) هي قراءة العامة؛ ((فقرأته عامة قراء أهل المدينة والكوفة: (وليَقُولُوا دَرَسَتْ)، يعني: قرأت، أنت، يا محمد، بغير (ألف)) (الطبري (ت310هـ)، 1420هـ-2000م، صفحة 26/12)، ومعناه: ((وكذلك نصرف الآيات، لهؤلاء العادلين بربهم، كما صرفتها في هذه السورة، ولئلا يقولوا: درَسَتْ)) (الطبري (ت310هـ)، 1420هـ-2000م، صفحة 26/12).

والحجة للقراءتين أَنَّ (دَرَسَتْ) ((يقرأ بإثبات الألف، وحذفها. فالحجة لمن أثبت الألف أنه أراد: قارأت وذاكرت غيرك فاستفدت. والحجة لمن حذفها: أنه أراد: قرأت لنفسك وعلمت. فأما من قرأه بضم الدال وإسكان التاء فله وجهان: أحدهما: أنه أراد: قرئت وعلمت. وهو الوجه، والثاني أنه أراد: محيت وذهبت من قولهم: درس المنزل إذا ذهبت آثاره ومعالمه) (ابن خالويه (ت370هـ)، الحجة في القراءات السبع، 1401هـ، صفحة 147).

ومهما يكن من أمر فإن الآيات التي تُدرس بمعنى القراءة والحفظ عن اليهود والنصارى، والآيات التي دُرِسَتْ بمعنى مُحِيت واندثرت؛ هما معنيان مختلفان؛ فقد جاء في المعجم: ((درس: دَرَسَ الشيءُ والرَّسْمُ يَدْرُسُ دُرُوساً: عَفَا. ودَرَسَتْه الرِّيحُ، يَتَعَدَّى وَلَا يَتَعَدَّى، ودَرَسَهُ الْقَوْمُ: عَفَوْا أثره. والدَّرَسُ: أثر الدَّرَاسِ. وَقَالَ أَبُو الْهَيْثَمِ: دَرَسَ الْأَثَرُ يَدْرُسُ دُرُوساً ودَرَسَتْه الرِّيحُ تَدْرُسُهُ دَرُساً أي محَّته؛ وَمِنْ ذَلِكَ دَرَسْتُ الثَّوبَ أَدْرُسُهُ دَرُساً، فَهُوَ مَدْرُوسٌ ودَرِيسٌ، أي أخلَّقه...))

وَدَرَسَ الْكِتَابَ يَدْرُسُهُ دَرْساً وَدِرَاسَةً وَدَارَسَهُ، مِنْ ذَلِكَ، كَأَنَّهُ عَانَدُهُ حَتَّى انْقَادَ لِحِفْظِهِ. وَقَدْ قُرِئَ بِهِمَا: وَلِيَقُولُوا دَرَسْتُ، وَلِيَقُولُوا دَارَسْتُ، وَقِيلَ: دَرَسْتُ قَرَأْتُ كَتَبَ أَهْلُ الْكِتَابِ، وَدَارَسْتُ: ذَاكَرْتُهُمْ، وَقُرِئَ: دَرَسْتُ، وَدَرَسْتُ؛ أَيِ هَذِهِ أَخْبَارٌ قَدْ عَفَتْ وَامَّحَتْ، وَدَرَسْتُ أَشَدَّ مُبَالَغَةً... وَقَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَمُجَاهِدٌ: دَارَسْتُ، وَفَسَّرَهَا قَرَأْتُ عَلَى الْيَهُودِ وَقَرَأُوا عَلَيْكَ. وَقُرِئَ: وَلِيَقُولُوا دَرَسْتُ؛ أَيِ قُرِئْتُ وَتُلِيْتُ، وَقُرِئَ دَرَسْتُ؛ أَيِ تَقَادَمْتُ أَيِ هَذَا الَّذِي تَتْلُوهُ عَلَيْنَا شَيْءٌ قَدْ تَطَاوَلَ وَمَرَّ بِنَا. وَدَرَسْتُ الْكِتَابَ أَدْرُسُهُ دَرْساً أَيِ ذَلَّلْتَهُ بِكَثْرَةِ الْقِرَاءَةِ حَتَّى خَفَّ حِفْظُهُ عَلَيَّ...)) (ابن منظور الإفرقي (ت711هـ)، 1956، صفحة 46/16).

وتبعاً لمعيار السياق القرآني في التفسير الدلالي بين القراءتين نجد أن قراءة (درست) أنت يا محمد(ص وآله)، أو (دارست) بمعنى تشاركت القراءة والحفظ مع اليهود والنصارى هي الأقرب، والأصح؛ لأن السياق القرآني في حال الحديث عن تصريف الآيات التي يقولون أن محمداً (ص وآله) درسها؛ (فإذا جئتهم بهذه القصص والأنباء قالوا: شيء قرأه أو قارأه فأتى به قرأتها ودرستها أنت، وليس من عند الله)؛ أما المعنى في قراءة (درست) بمعنى انمحت آثار هذه الآيات وذهب معالمها فبعيد عن السياق القرآني؛ لأن النص يتبع أسلوب التبكيك والتندر من حال هؤلاء الكفار؛ الذين سيقولون عن تصريف آياتنا أنك درستها على أهل الكتاب، وليس من عند الله سبحانه وتعالى.

المبحث الثاني: القراءة الشاذة بين التفسير الدلالي والدلالة النحوية.

تُعرّف الدلالة النحوية بأنها معنى الكلمة المُتَحَصِّل من التفاعل الدلالي بين معاني الألفاظ من ناحية، ومعاني النحو التي أقامها المتكلم بين هذه الألفاظ من ناحية أخرى، ويكتسب المعنى في الدلالة النحوية من ترتيب الكلمات على طريقة معلومة وحصولها على صورة من التأليف المخصوص؛ بحيث يرى بعض علماء اللغة المحدثين أن الجملة لا الكلمة هي أهم وحدات المعنى، فليس للكلمة معنى منفصل عن سياقها في الجملة؛ بل إن معناها يحدده سياق الجملة الذي ترد فيه، والموقع الوظيفي الذي تؤديه الكلمة بعلاقاتها السياقية مع الكلمات الأخرى (عكاشة، 2005م، صفحة 175).

ولا تحصر القراءات الشاذة في مستوى واحد فحسب؛ بل نجد منها في المستوى الصوتي، والصرفي، والنحوي، والدلالي، والتداولي، بحسب ما ذكره ابن قتيبة عن اختلاف وجوه القراءات في المعنى الإعرابي دلاليّاً التي ذكرناها كاملة في توطئة البحث؛ منها: ((وقد تدبرت وجوه الخلاف في القراءات فوجدتها سبعة أوجه:

والوجه الثاني: أن يكون الاختلاف في إعراب الكلمة وحركات بنائها بما يغير معناها، ولا يزيلها عن صورتها في الكتاب، نحو قوله تعالى: رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا [سبأ: 19] وَرَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا، وَإِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ [النور: 15] وتلقونه، وَادْكُرْ بَعْدَ أُمَّةٍ [يوسف: 45] وبعد أمة.

والوجه السادس: أن يكون الاختلاف بالتقديم والتأخير. نحو قوله: وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ [ق: 19]، وفي موضع آخر: «وجاءت سكرة الحق بالموت».

الوجه السابع: أن يكون الاختلاف بالزيادة والنقصان، نحو قوله تعالى: «وما عملت أيديهم»، وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ [يس: 35]، ونحو قوله: إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ [لقمان: 26] وَإِنَّ الْغَنِيَّ الْحَمِيدَ ((الدينوري (ت267هـ)، 2006م، صفحة 164).

يتحصّل لنا أن هناك تغييراً في الوجه الثاني، والسادس، والسابع في الأداء النطقي في القراءات القرآنية تكون نتيجته الاختلاف بالمعنى السياقي لعلاقات الكلمات بضمن الجملة؛ وبناء على المنهج الذي اخترناه وهو الانتقائي؛ فاخترنا بعض الأمثلة لتبيين معايير التفاضل التي استعملها القدماء والمحدثون، ومدى صواب هذه المعايير في المفاضلة بين الأداءات اللغوية والمعنى القرآني، وهذه النماذج:

أولاً: خرق المعنى في اختلاف العلامة الإعرابية للمبتدأ:

وردت القراءة الشاذة في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (الفاتحة: 2)، فقد قرأ الحسن البصري (ت110هـ)، وزيد بن علي (ت122هـ) (الحمد لله) بجر الدال اتباعاً لعلامة اللام في الله، وقد اختلف اللغويون في توجيهها والحكم عليها؛ فقال الفراء (ت207هـ): ((هذه كلمة كثرت على ألسنة العرب حتى صارت كالاسم الواحد، فتقل عليهم أن يجتمع في اسم واحد من كلامهم ضمة بعدها كسرة)) (الفراء (ت207هـ)، 1980م-2001م، صفحة 3/1)، أما ابن خالويه (ت370هـ) فقال: ((وقرأ الحسن ورؤبة «الحمد لله» بكسر الدال، أتبعوا الكسر الكسر؛ وذلك أن الدال مضمومة وبعدها لام الإضافة مكسورة، فكهروا أن يخرجوا من ضم إلى كسر)) (ابن خالويه (ت370هـ)، (1360هـ-1941م)، صفحة 18)، أما ابن جني (ت392هـ) فأصدر حكماً لغوياً على هذه القراءة بقوله: ((شاذ في القياس والاستعمال)) (ابن جني، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، 1998م، صفحة 37/1)، وإن حاول بعد هذا الكلام توجيه هذه القراءة وتبريرها؛ وبالمجمل نجد الأحكام التي أصدرها اللغويون على هذه القراءة؛ هي:

1- إنها كثيرة الاستعمال في لسان العرب، والمقصود هنا (الحمد لله)، كتركيب واحد وليس كلمة الحمد فحسب.

- 2- إن العرب تكره الانتقال من الضم إلى الكسر، هذا مردود بأن الإبتاع يجب أن يكون بإتباع الثاني للأول وليس العكس، كما في العطف، والتوكيد، والنعت، والجار والمجرور.
- 3- إن هذا التركيب شاذ في القياس وفي الاستعمال.

وبالنظر في هذه الأحكام نجد أن الأول والثاني حكمان اعتباريان لا يقومان على دراسة استقصائية؛ لأن القرآن فيه شواهد كثيرة تأتي الضمة وبعدها الكسرة؛ ولم نجد أن العرب يتناقلون من نطقها أو يعدلون إلى تغييرها.

أما حكم ابن جني فهو قائم على أساس القاعدة اللغوية والاستعمال العربي، فكلام سليم وحكم رصين؛ لأن هذا العدول مخالف لقواعد العربية مخالفة واضحة جلية لم يستطع اللغويون أن يوجهوها وهي كسر المبتدأ، مما أدى إلى تغيير المعنى؛ لفقد الإسناد والخرق الحاصل بين المبتدأ والخبر؛ قال ابن جني: ((إن ضمة الدال في "الحمد" إعراب، وكسرة اللام في "لله" بناء، وحرمة الإعراب أقوى من حرمة البناء، فإذا قلت: "الحمد لله" فغريب أن يغلب الأقوى الأضعف، وإذا قلت: "الحمد لله" جنى البناء الأضعف على الإعراب الأقوى)) (ابن جني، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، 1998م، صفحة 38/1).

والقيمة العلمية التي نجدها لهذه القراءة هي تقليل الجهد العضلي المبذول بحسب قوانين الدرس الصوتي؛ لأن الكسرة أقل جهداً من الضمة؛ ولكن خرق قيد المعنى بجر المبتدأ كما يقول ابن جني أخرجها من سلطة الاستشهاد بها لمخالفتها المعنى، مما يجعلها قراءة مستبعدة للاستشهاد النحوي لخرق المعنى.

ثانياً: خرق معنى الاسم بين الخبر والمفعول به:

وفي هذا المثال نتعرف على قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (البقرة 135)، إعراب: (((مِلَّةً) مفعول به لفعل محذوف أي نتبع أو منصوب على الإغراء بتقدير (الزمو)) (درويش (ت 1403هـ)، 1415هـ، صفحة 193/1)، وعليه فلا وجه للرفع ولا يمكن التأويل، ولكن قرأ الأعرج، وابن جندب شذوذاً بالرفع (ملة إبراهيم) (ابن خالويه (ت 370هـ)، مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع، د.ت، صفحة 17) برفع ملة على نية حذف المبتدأ (هي). قال الفراء: ((ولو رفعت الصبغة والملة كان صواباً كما تقول العرب: جُذِكْ لا كُذِّكْ، وجُذِّكْ لا كُذِّكْ. فمن رفع أراد: هي ملة إبراهيم)) (الفراء (ت 207هـ)، 1980م-2001م، صفحة 83/1).

نحن -إذاً- أمام مستويين لغويين يعتمدان في الأساس على الإضمار، الأول إضمار فعل والآخر إضمار اسم، ولكن هناك فارق بين المستويين من حيث المعنى؛ ففي حالة النصب يكون المعنى: ((أَيُّ بَلْ نَتَّبِعُ مِلَّةً، لِأَنَّ

مَعْنَى قَوْلِهِ: كُونُوا هُوداً أَوْ نَصَارَى: اتَّبِعُوا الْيَهُودِيَّةَ أَوْ النَّصْرَانِيَّةَ. وَأَمَّا عَلَى أَنَّهُ خَبَرُ كَانَ، أَيْ بَلْ تَكُونُ مِلَّةُ إِبْرَاهِيمَ، أَيْ أَهْلُ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ)) (الأندلسي(ت745هـ)، 1436هـ-2015م، صفحة 646/1)؛ أما على الرفع فهو استئناف جملة جديدة؛ ((أَيْ بَلِ الْهُدَى مِلَّةٌ، أَوْ أَمْرُنَا مِلَّتُهُ، أَوْ نَحْنُ مِلَّتُهُ، أَيْ أَهْلُ مِلَّتِهِ)) (الأندلسي(ت745هـ)، 1436هـ-2015م، صفحة 646/1)، وعلى هذا التأويل يبتعد المعنى عن سياقه الوارد فيه وهو اتباع ملة إبراهيم؛ فعلى الرفع يكون تعريفاً للملة وليس إتباعها.

وبملاحظة القارئ الذي هو حميد بن قيس الأعرج (ت130هـ)، نتعرف فصاحة هذه القراءة؛ فهو توفي ضمن زمن الاحتجاج، ثم إن الجهد النطقي المبذول في القراءتين متساوٍ، فنلاحظ أن الأداء الثاني (قراءة الأعرج) كان صاحب الخرق الوحيد لقيد المعنى؛ فقراءة الرفع ستغير المعنى وتبتعد عن المعنى المطلوب، وهذا القيد يجعلها قراءة ليست معتبرة، بغض النظر عن القيود الأخرى؛ لكنها أقل أهمية من القيد الأهم (حصول المعنى).

ثالثاً: اختلاف معنى الاسم بين خبر (ليس) والحال:

وذلك في قوله تعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ لَئِيسَ لَوْفَعَتِهَا كَاذِبَةٌ خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ﴾ (الواقعة 1، 2)، قال أبو جعفر النحاس (ت338هـ): ((وقرأ اليزيدي خافضة رافعة بالنصب. وهذه القراءة شاذة متروكة من غير جهة منها أن الجماعة الذين تقوم بهم الحجة على خلافها، ومنها أن المعنى على الرفع في قول أهل التفسير والمحققين من أهل العربية)) (النحاس(ت338هـ)، 1421هـ، صفحة 322/4)، وعلى قراءة النصب هي حال.

وبالنظر إلى قيد المعنى نجد أن الأداء الأول بالرفع هو الذي يؤدي المعنى بخلاف الأداء الثاني بالنصب، قال ابن عباس: ((خفضت أناساً ورفعت آخرين فعلى هذا لا يجوز إلا الرفع: لأن المعنى خفضت قوما كانوا أعرافاً في الدنيا إلى النار ورفعت قوما كانوا أذلاء في الدنيا إلى الجنة، فإذا نصب على الحال اقتضت الحال جواز أن يكون الأمر على غير ذلك)) (النحاس(ت338هـ)، 1421هـ، صفحة 322/4). أما بالنظر إلى قيد القواعدية فنجد أن ((مَوْقِعَ الْحَالِ مِنَ الْكَلَامِ مَوْقِعُ مَا لَوْ لَمْ يُذَكَّرْ لَأَسْتُغْنِي عَنْهُ)) (الأندلسي(ت745هـ)، 1436هـ-2015م، صفحة 77/10)، فعليه يكون التوجيه على الحال بعيداً جداً؛ لأنه ((يقبح لأن العرب لا تقول: إذا أتيتني زائراً حتى يقولوا: إذا أتيتني فأتني زائراً أو انتني زائراً، ولكنه حسن في الواقعة لأن النصب قبله آية يحسن عليها السكوت، فحسن الضمير في المستأنف)) (الفراء (ت207هـ)، 1980م-2001م، صفحة 121/3)، وعلى الرغم من تحسين الفراء لهذا الأداء؛ فقد ظل قبيحاً ولم يستطع أن يدعم تحسينه له بشاهد من كلام العرب شعراً أو نثراً؛ فعلى هذا الخرق في المعنى يكون المعنى ليس كما أراد الله سبحانه، وهو تركيب لم يرد على ألسنة الفصحاء العرب؛ وهو كذلك قد خرق القاعدة النحوية المتمثلة بإعراب الخبر حالاً من دون مسوغ.

رابعاً: اختلاف المعنى في الاستعمال بين (ننجيك) و(ننحيك):

قراءة أبي بن كعب ومعه جماعة في قوله تعالى: ﴿فَالْيَوْمَ تُنْجِيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلَقَكَ آيَةً وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ عَنْ آيَاتِنَا لَغَافِلُونَ﴾ [يونس: ٩٢] قرأوا " ننحيك " بالحاء، قال أبو الفتح: ((هذه نفعلك من الناحية، أي نجعلك في ناحية كذا. يقال: نحوت الشيء أنحوه إذا قصدته، ونحيئت الشيء ففتحتي، أي باعدته فتباعد فصار في ناحية)) (ابن جني، المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، 1998م، صفحة 317/1)، وقال الزمخشري: ((«ننْجِيكَ» بالتشديد والتخفيف: نبعدك مما وقع فيه قومك من قعر البحر... وقرئ (ننحيك) بالحاء نلقيك في ناحية مما يلي البحر، وذلك طرح بعد الفرق بجانب البحر)) (الزمخشري (ت538هـ)، 1407هـ، صفحة 368/2)؛ معنى (ننجيك) -إذا- بالجيم المعجمة النجاة من الهلاك، ومعنى قراءة (ننحيك) بالحاء: نجعلك في ناحية، قال الرازي: ((قَرَأَ بَعْضُهُمْ تُنْجِيكَ بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ، أَيْ تُلْقِيكَ بِنَاحِيَةٍ مِّمَّا يَلِي الْبَحْرَ، وَذَلِكَ أَنَّهُ طُرِحَ بَعْدَ الْغَرَقِ بِجَانِبِ مَنْ جَوَانِبِ الْبَحْرِ. قَالَ كَعْبٌ: رَمَاهُ الْمَاءُ إِلَى السَّاحِلِ كَأَنَّهُ تَوَرَّ)) (الرازي (ت606هـ)، 1420هـ، صفحة 297/17)، ونبعدك لتكون في ناحية من الأرض.

وبمتابعة المتون التفسيرية، وكتب القراءات الشاذة تكشف أنهم لا يجدون ثمة فرق واضح في المعنى بين قراءة (ننجيك) و(ننحيك)؛ لأنها عندهم بمعنى واحد وهو أن فرعون سيكون في ناحية من الأرض مكشوفاً بدنه ينظر إليه الناس دون روح؛ علام -إذا- جعلوا هذه القراءة شاذة؟

إن الحجة في وسم هذه القراءة بالشذوذ عند العلماء هي ما ذكره ابن الجوزي فيها؛ قال: ((وَمِثَالُ الْقِسْمِ الثَّالِثِ) مِمَّا نَقَلَهُ غَيْرُ ثِقَةٍ كَثِيرٍ مِّمَّا فِي كُتُبِ الشَّوَاذِ مِمَّا غَالِبُ إِسْنَادِهِ ضَعِيفٌ كَقِرَاءَةِ ابْنِ السَّمِيعِ وَأَبِي السَّمَّالِ وَغَيْرِهِمَا فِي تُنْجِيكَ بِبَدَنِكَ (نُنْجِيكَ): بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ)) (ابن الجوزي، د.ت، صفحة 16/1).

وضعف السند يعني أنها غير معتبرة الصدور؛ ولربما لم تستعمل عند الفصحاء من العرب، وهذا القيد هو الفارق الوحيد بين الأدباء اللغويين (القراءتين)؛ وعليه لا يحق الاستشهاد بالقراءة ولا اعتمادها معياراً للتصويب اللغوي لخرقها قاعدة الاستعمال عند فصحاء العرب.

خامساً: اختلاف المعنى بين (يغنيه) و(يعنيه):

للقراءة المتواترة، من مثل ما قرئ في الشواذ في قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ﴾ [عبس: 37] فقد قرأها الزهري، وابن محيصن، وابن أبي عبله، وحמיד، وابن المقفع، وابن السميع بالعين المهملة، أي: يغنيه (الأندلسي (ت745هـ)، 1436هـ-2015م، صفحة 411/10)؛ ومعنى ((الإغناء: جَعَلَ الْغَيْرَ غَنِيًّا، أَيْ غَيْرَ

مُحْتَاجٌ لشيءٍ في غرضه. وَأَصْلُ الْإِغْنَاءِ وَالْغِنَى: حُصُولُ النَّافِعِ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهِ، قَالَ تَعَالَى: وَمَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ [يُوسُف: 67] وَقَالَ: مَا أُغْنِي عَنِّي مَالِيهِ [الحاقة: 28]. وَقَدْ اسْتُعْمِلَ هُنَا فِي مَعْنَى الْإِشْغَالِ وَالْإِشْغَالِ أَعْمٌ. فَاسْتُعْمِلَ الْإِغْنَاءُ الَّذِي هُوَ نَفْعٌ فِي مَعْنَى الْإِشْغَالِ الْأَعْمِ عَلَى وَجْهِ الْمَجَازِ الْمُرْسَلِ أَوْ الْإِسْتِعَارَةِ إِيْمَاءً إِلَى أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ يَشْغَلُهُمْ عَنْ قَرَابَتِهِمُ الْمُشْرِكِينَ قَرْطُ النَّعِيمِ وَرَفْعُ الدَّرَجَاتِ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ عَقِبَهُ: وَجُوهٌ يَوْمِئِذٍ مُسْفِرَةٌ ((ابن عاشور الأندلسي (ت1393هـ)، 1984م، صفحة 137/30)، أما على معنى يعنيه فيكون الكلام: ((مِنْ قَوْلِهِمْ: عَنَّا نِي الْأَمْرُ: قَصْدُنِي)) (الأندلسي (ت745هـ)، 1436هـ-2015م، صفحة 411/10).

وقد حاول ابن جني أن يجد لهذه القراءة مخرجاً ولكنه عجز؛ فقال: ((وهذه قراءة حسنة أيضاً، إلا أن التي عليها الجماعة أقوى معنى، وذلك أن الإنسان قد يعنيه الشيء ولا يعنيه عن غيره. وذلك كأن يكون له ألف درهم، فيؤخذ منها مئة درهم، فيعنيه أمرها، ولا يعنيه عن بقية ماله أن يهتم به ويراعيه)) (ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، 1998م، صفحة 352/2). ولا ينفع وسمها بأنها قراءة حسنة فلا حسن فيها وهي بجانب المعنى مجانية واضحة بينة؛ فالاشتغال في الجنة وأمورها ليس كما هو الاعتناء بموضوع ما؛ ثم إنها مشكوك في أمرها لأنها قد تكون من ((مما صحفه ابن المقفع فقرأه بالعين المهملة)) (عمر و مكرم، 1408هـ/1988م، صفحة 315/10)، وعلى هذا فتكون غير مستعملة عند العرب؛ ولذا فالتخريج الثاني قد خرق أهم قيد من قيود حاكمية القراءة في الاستشهاد اللغوي وهو المعنى.

الخاتمة

بعد هذا الجهد في دراسة القراءة الشاذة في بعدها الدلالي تمخّض البحث عن نتائج أزعّم أنها رائدة في ميدانها؛ نستعرضها على النحو الآتي:

- 1- أن الاحتكام إلى التأصيل اللغوية في ضوء الدلالة المعجمية للقراءة من الأهمية بمكان لترجيح إحدى القراءتين على الأخرى؛ وبما ينسجم ودلالة السياق القرآني في التفسير الدلالي؛ كما مرّ معنا في تفضيل قراءة (أهش)، وترجيحها على قراءة (أهس) في المعنى.
- 2- حضور معيار المعنى الأفشى في الاستعمال عند ابن جني في تفضيل إحدى القراءتين وترجيحها على الأخرى؛ ولا يختلف اثنان على أهمية الاستعمال في الاستئناس بمعنى إحدى القراءتين على الأخرى؛ كما في قراءة (جرم) بمعنى (اللجاج والمحك والحرمان)؛ وفي القرآن (وَحَرَامٌ)؛ قَالَ الْفَرَاء: (وَحَرَامٌ) أَفْشَى فِي الْقِرَاءَةِ.
- 3- ومن المعايير الموضوعية في المفاضلة بين القراءات معيار الأفصح في الاستعمال؛ وذلك في (سُمَرَا يهجر) فمعناه: أَنْ (سُمَرَا وَسُمَارًا) وَكِلَاهُمَا جَمْعٌ لِسَامِرٍ، وهما جمعان مقيسان لفاعل الصفة نحو ضَرَبَ

وضُرَّاب في ضَارِب، والأفصح الإفراد، لأنه يقع على ما فوق الواحد بلفظ الإفراد يقال: قَوْمٌ سَامِر ونظيره: ((نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً))؛ فمعيار المفاضلة عند المفسرين هو بين الإفراد في النص القرآني (سامراً)، والجمع في القراءة الشاذة (سُمراً وسُمَّاراً) هو الفصاحة؛ ومعيار الفصاحة يُعتمد في النص القرآني للمفاضلة تبعاً للأفصح من المعاني التي تتسجم وعموم القرآن الكريم؛ فبين الإفراد في الاسم (سامراً) والخطاب بالجمع في (تهجرون) معنى فصيح بأسلوب الالتفات البلاغي من الإفراد إلى الجمع؛ بما ينسجم وعموم خطاب القرآن بأسلوب الالتفات.

4- تبيّن أن القراءة الشاذة في حقيقتها اجتهد شخصي من القراء ومحاولة قراءة النص على وفق الفهم الشخصي له؛ وهي نتاج بشري لغوي لم يصدر من الله تعالى؛ بل جرى على وفق النص القرآني؛ وهو ما يؤكّد ما ذهب إليه الزركشي في البرهان من أن القرآن والقراءات حقيقتان مختلفتان.

5- معظم القراءات الشاذة تختلف في المعنى عن قراءة الجماعة؛ بل بعضها يقلب المعنى رأساً على عقب؛ وهذا المعنى متأثراً غالباً من فهم القارئ للنص القرآني؛ فأراد قراءته كما فهمه هو؛ ثم ثبتت هذه القراءة ونسبت إليه على مرّ الدهور.

6- إننا نرى أن الشاذ النحوي هو مستوى لغوي يكشف الأداء اللغوي لبيئة لغوية معينة؛ وهو خارج عن النظام القواعدي العربي؛ ولكنه لم يخرج عن النظام الاستعمالي العربي.

7- يبقى البحث في القراءات الشاذة في بُعدها الدلالي بحاجة إلى مزيد من الدراسات لاستيضاح المعنى المقبول منها والمنسجم مع الدلالة القرآنية نصياً، فهذا البحث جهد مقلّ وإطلالة سريعة بسبب ضيق الوقت ووفرة المسائل والنصوص؛ ننمّي من الباحثين الكرام سدّ هذا النقص ببحوثهم ودراساتهم القيمة خدمةً لكتاب الله العزيز، والحمد لله ربّ العالمين.

ثبت المصادر

*القرآن الكريم

ابن الجوزي (ت597هـ). (1422هـ). زاد المسير في علم التفسير (المجلد الأولى). (المحقق: عبد الرزاق المهدي، المحرر) بيروت: دار الكتاب العربي.

ابن خالويه (ت370هـ). ((1360هـ-1941م)). إعراب ثلاثين سورة، لابن خالويه. مطبعة دار الكتب المصرية.

ابن خالويه (ت370هـ). (1401هـ). الحجة في القراءات السبع (المجلد الرابعة). (المحقق: د. عبد العال سالم مكرم، الأستاذ المساعد بكلية الآداب - جامعة الكويت، المحرر) بيروت: دار الشروق.

ابن خالويه (ت370هـ). (د.ت.). مختصر في شوائد القراءات من كتاب البديع (المجلد د.ط.). القاهرة: مكتبة المتنبّي.

ابن دريد (ت321هـ). (ذي القعدة 1345هـ). جمهرة اللغة - حيدر آباد الركن (المجلد الأولى). بيروت: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، أعادت طبعه دار صادر.

- ابن عادل الحنبلي (ت775هـ). (1419هـ-1998م). تفسير الباب في علوم الكتاب (المجلد الأول). (المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، المحرر) بيروت/ لبنان: دار الكتب العلمية.
- ابن فارس (ت395هـ). (1979م). معجم مقاييس اللغة (المجلد د.ط.). (تحقيق: عبد السلام محمد هارون، المحرر) دار الفكر.
- ابن قتيبة الدينوري (ت267هـ). (2006م). تأويل مشكل القرآن. (تحقيق: السيد أحمد صقر، المحرر) القاهرة: مكتبة دار التراث.
- ابن منظور الإفريقي (ت711هـ). (1956). لسان العرب. بيروت: دار صادر.
- أبو زرعة (ت: حوالي 403هـ). (د.ت.). حجة القراءات (المجلد د.ط.). (محقق الكتاب ومعلق حواشيه: سعيد الأفغاني، المحرر) دار الرسالة.
- أبي الفتح عثمان (392هـ) ابن جني. (1998م). المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (المجلد الأول). (تحقيق: محمد عبد القادر عطا، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.
- أبي الفتح عثمان (392هـ) ابن جني. (د.ت.). الخصائص (المجلد الثانية). (تأليف، حققه: محمد علي النجار، المحرر) بيروت - لبنان: دار الهدى للطباعة.
- أبي حيان الأنديسي (ت745هـ). (1436هـ-2015م). تفسير البحر المحيط (المجلد الأول). (تحقيق مجموعة من الأساتذة، المحرر) لبنان/ بيروت: دار الرسالة العالمية.
- أحمد عمر، و سالم مكرم. (1408هـ/1988م). القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء (المجلد الثانية). مطبعة جامعة الكويت.
- الأزهري (ت370هـ). (2001م). معجم تهذيب اللغة (المجلد الأول). (تحقيق: محمّد عوض مرعب، المحرر) بيروت - لبنان: دار إحياء التراث العربي.
- الجوهري (ت: بعد 400هـ). (1407هـ-1987م). معجم الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (المجلد الثانية، الرابعة). (تحقيق: أحمد عبد الغفور العطار، المحرر) بيروت: دار العلم للملايين.
- الحلبي (ت756هـ). (د.ت.). تفسير الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (المجلد د.ط.). (تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، المحرر) دمشق: دار القلم.
- الرازي (ت606هـ). (1420هـ). مفاتيح الغيب = التفسير الكبير (المجلد الثالثة). بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- الزبيدي (ت1205هـ). (1968-2001م). معجم تاج العروس من جواهر القاموس (المجلد الثانية). (بتحقيق مجموعة من الأساتذة، المحرر) الكويت: وزارة الإعلام الكويتية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- الزجاج (ت311هـ). (1988). معاني القرآن وإعرابه (المجلد الأول). بيروت: عالم الكتب.
- الزمخشري (ت538هـ). (1407هـ). تفسير الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (المجلد الثالثة). بيروت: دار الكتاب العربي.
- الطبري (ت310هـ). (1420هـ-2000م). جامع البيان في تأويل القرآن (المجلد الأول). (تحقيق: أحمد محمد شاكر، المحرر) مؤسسة الرسالة.
- الفراء (ت207هـ). (1980م-2001م). معاني القرآن. (تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، المحرر) الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- النحاس (ت338هـ). (1421هـ). إعراب القرآن (المجلد الأول). (وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، المحرر) بيروت: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية.
- خالد هدنة. (2005م). المعجم العربي في ضوء النقد اللغوي (المجلد الأول). القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع.

- عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت 911هـ). (1974م). *الإتقان في علوم القرآن* (المجلد د.ط.). (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المحرر) مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت 911هـ). (1409-1989م). *الاقتراح في علم أصول النحو* (المجلد الأولى). (حققه وشرحه: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، المحرر) دمشق: دار القلم.
- عبد العزيز مصلوح. (2004م). *في اللسانيات العربية المعاصرة دراسات ومناقشات* (المجلد الأولى). القاهرة: عالم الكتب.
- عبد الفتاح سليم. (2013م). *المعيار في التخطئة والتصويب دراسة تطبيقية*. القاهرة: مكتبة الآداب.
- مجموعة من العلماء. (1393هـ-1973م). *التفسير البسيط للقرآن الكريم* (المجلد الأولى). (بإشراف مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، المحرر) الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.
- محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر ابن عاشور الأندلسي (ت 1393هـ). (1984م). *التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»*. تونس: الدار التونسية للنشر.
- محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: 833 هـ) ابن الجزري. (د.ت.). *النشر في القراءات العشر* (المجلد د.ط.). (المحقق: علي محمد الضباع (المتوفى 1380 هـ)، المحرر) المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية].
- محمد نيزوان ابن موسلينغ. (2019م). *القواعدية وعناصر الأفضلية في شاهد الحديث الشريف*. بيروت: عالم الكتب الحديث.
- محمود عكاشة. (2005م). *التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة* (المجلد الأولى). مصر: دار النشر للجامعات.
- محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (ت 1403هـ). (1415هـ). *إعراب القرآن وبيانه* (المجلد الرابعة). دار الإرشاد للشئون الجامعية - حمص - سورية، (دار اليمامة - دمشق - بيروت)، (دار ابن كثير - دمشق - بيروت).
- معمر بن المثنى التميمي أبو عبيدة (ت 210هـ). (1374هـ-1954م). *مجاز القرآن* (المجلد الأولى). (عارضه بأصوله وعلق عليه الدكتور محمد فؤاد ستركين، المحرر) مصر: محمد سامي أمين الخانجي.
- نعمة رحيم العزاوي. (د.ت.). *النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري* (المجلد الثانية). منشورات مؤسسة دار السلام.